آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

Mechanisms to support and finance small and medium enterprises in Algeria: Case study of the National Agency for Entrepreneurial Support and Development

صالحي سلمى [1] *

[1] جامعة امحمد بوقرة (بومرداس)، مخبر تمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري–جامعة بومرداس،s.salhi@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/30؛ تاريخ القبول : 2021/06/23؛ تاريخ النشر : 2021/07/30؛

ملخص:

في سبيل تكثيف النسيج الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت السلطات الجزائرية باستحداث مجموعة من الآليات والهياكل لدعم وترقية هذه المؤسسات بغرض تقديم الدعم المالي خاصة مع عزوف البنوك على منح القروض وعدم تمكن أصحاب هذه المؤسسات من سدادها. وقد جاءت هذه الورقة البحثة لتسلط الضوء على إحدى هذه الآليات وهي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وخلصت دراستنا إلى أن هذه الوكالة قد ساهمت بشكل كبير في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم المشاريع المصغرة للمستثمرين الشباب بهدف توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ؛ الدعم ؛ تمويل المشاريع.

تصنيف JEL : M13 ; M12 ; F14; L13

Abstract:

In order to intensify the industrial fabric of small and medium enterprises, the Algerian authorities have created a set of mechanisms and structures to support and upgrade these institutions with the aim of providing financial support, especially with the reluctance of banks to grant loans and the inability of the owners of these institutions to repay them. This research paper came to shed light on one of these mechanisms, which is the National Agency for Entrepreneurial Support and Development, and our study concluded that this agency has greatly contributed in supporting and financing small and medium enterprises and supporting micro-projects for young investors with the aim of providing jobs and absorbing unemployment that contribute to economic and social development.

Key Words: Small and Medium Enterprises; The National Agency for Entrepreneurial Support and Development; The Support; Project financing.

Jel Classification Codes : ; F14; L13 M12 ; M13

* د.صالحي سلمى

مقدّمة:

يتجه الواقع العالمي في ظل التغيرات الاقتصادية الحالية إلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساندتها، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، لما لها من خصائص تجعل دورها أكثر فعالية من المؤسسات الكبيرة في التصدي لمختلف المشاكل التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية. كما أن التجربة الدولية تظهر بجلاء أهمية هذا القطاع الذي تتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يهدف إلى الارتقاء بالاقتصاد الوطني. فنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانتشارها في كافة القطاعات الاقتصادية يجعلها القوة المحركة لاقتصاديات الدول والمصدر التقليدي لنموها وتطورها.

وتكتسب هذه المؤسسات أهمية كبيرة لعدة اعتبارات تتعلق بخصائصها ومميزاتها، والجزائر من بين الدول النامية التي تعطي أهمية كبيرة لهذا النوع من المؤسسات.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني الجزائري لمساهمتها في توفير مناصب الشغل، وبالتالي التخفيف من البطالة والرفع من مستوى معيشة الأفراد، بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية. ورغم الدعم المقدم لها من قبل السلطات الجزائرية إلا أنها تعاني من عدة مشاكل حالت دون تطورها.

وفي هذا الإطار؛ قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتطوير هذه المؤسسات، كما استحدثت مجموعة من الهيئات والمؤسسات المتخصصة هدفها دعم وتمويل هذه المؤسسات؛ ومنها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، لتشجيع الشباب وصغار المستثمرين على الاستثمار.

وعليه ارتأينا وضع الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي لعبته الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وقد انبثق عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ايجابا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟
- هل كانت مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أفضل من باقي الهيئات المستحدثة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وكإجابات أولية عن الاسئلة المطروحة نقترح فرضيات الدراسة التالية:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الوطني في الجزائر، وهي تساهم بشكل فعّال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تلعب الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية دورا كبيرا في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من باقي الهيئات التي استحدثتها السلطات الجزائرية.

وتهدف هذه الدراسة الى:

- إظهار الدور الذي تقوم به السلطات العمومية الجزائرية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- ابراز أهمية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ابراز الدور الذي تقوم به الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في امتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل للمستثمرين الشباب.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا من المواضيع المهمة التي تمس جوهر الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال إبراز الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أداة فعالة للدخول إلى الاسواق العالمية وإنشاء قيمة مضافة جديدة وخلق مناصب شغل دائمة وتطوير الصادرات.

وللإجابة على الإشكالية، قمنا بتقسيم هذا البحث لثلاثة محاور كما يلي:

- المحور الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؛
- المحور الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- المحور الثالث: آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية.

المحور الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

تختلف المعايير التي يتم الاعتماد عليها لتعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، حسب إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية. ففي الجزائر لم يكن هناك تعريف محدد وواضح لهذه المؤسسات، فمعظمها كانت تعاريف عارضة غير رسمية إلى غاية صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001.

وقد اعتمد المشرع الجزائري في تعريف هذه المؤسسات على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996، والذي جاء في التوصيات النهائية لميثاق "بولونيا" للبلدان الأعضاء وصادقت عليه الجزائر سنة 2000، والذي يعتمد على ثلاثة معايير وهي: عدد العمال ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية، استقلالية المؤسسة (سلمان ناصر وعواطف محسن، 2011)، وقد مرّ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل أهمها:

1. التعريف الأول

وهو التعريف الذي جاء في تقرير برنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1974-1977 والذي يرى أنها: كل وحدة منتجة مستقلة قانونيا تشغل أقل من 500 عامل وتحقق رقم أعمال سنويا أقل من 15 مليون دينار جزائري ورقم استثماراتها أقل من 10 مليون دينار. وتأخذ المؤسسة أحد الأشكال التالية (عثمان لخلف، 2009):

- المؤسسات التابعة للجماعات المحلية (مؤسسات ولائية وبلدية)؛
- فروع المؤسسات الوطنية والتعاونيات؛
- الشركات المختلطة؛
- المؤسسات المسيرة ذاتيا؛
- المؤسسات الخاصة.

2. التعريف الثاني

وقد جاء التعريف الثاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية المؤسسات الخفيفة (EDIL)، والذي ركز على عدد العمال ورقم الأعمال واعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنّها: " كل مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10 ملايين دينار" (عثمان لخلف، 2009).

3. التعريف الثالث

والذي جاء ليضفي الصبغة القانونية والرسمية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمتمثل في القانون التوجيهي الذي صيغ في القانون رقم 01 -18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001؛ واعتمد فيه المشرع الجزائري على ثلاثة معايير وهي التي عمل

بها المشرع الأوروبي. ويحتوي هذا القانون في المادة 4 منه على تعريف مفصل لهذه المؤسسات، ثم تأتي المواد بعده لتبين حدود هذه المؤسسات ووسائل دعمها. وتعرّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية في المادة 4 من نفس القانون بأنها مؤسسات إنتاج السلع والخدمات أو الخدمات وحدها (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2005)، وهي التي: "تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار وتستوفي معايير الاستقلالية".

أما المواد 5 و6 و7 من هذا القانون فقد صنفت المؤسسات إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

- تعرف المؤسسة المتوسطة حسب المادة 6 من القانون التوجيهي: "بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2005)".
- تعرف المؤسسة الصغيرة حسب المادة 5 من القانون التوجيهي:" بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2005)".
- تعرف المادة 7 من القانون التوجيهي المؤسسة المصغرة بأنها: "مؤسسة تشغل من عامل إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمالها أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2005)".

ويمكن تلخيص هذه التعاريف في الجدول التالي:

الجدول رقم-01-: معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المعـــــايير المؤسسة	العمالة الموظفة (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20	أقل من 10
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200	أقل من 100
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: من إعداد الباحثة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم (18-01).

من خلال المقارنة مع القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001، نلاحظ زيادة في معيار رقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية، وهذا راجع إلى ضرورة تحيين القيم المالية من جهة وتدهور قيمة الدينار في السوق الوطنية والدولية من جهة أخرى.

4. التعريف الرابع

يعـــرف المشـــرع الـــجزائـــري بمقتضى القانـــون رقـــم (17-02) المـــؤسســـات الـــصغيـــرة والمتوسطة، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية:

- تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري؛
- تستوفي معيار الاستقلالية؛

المحور الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تعطي أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمنذ بداية الاصلاحات في الثمانينات، وهي تسعى لحل المشاكل الاجتماعية التي استفحلت بفعل السياسات القديمة التي انتهجتها بعد الاستقلال، كمشكل البطالة وتوفير مناصب شغل للشباب.

أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

نلخص تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من 2007 إلى 2019 في الجدول التالي:

الجدول رقم-02-: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2007 إلى 2019.

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤسسات الخاصة	658737	711275	777259	851511	934037	1022231	1074236	1141602	1193096
المؤسسات العامة	572	577	557	542	532	390	267	261	243
المجموع	659309	711852	777816	852053	934569	1022621	1074503	1141863	1193339

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines، Direction Générale de la Veille Stratégique، des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME، N°20، N°22، N°24، N°26، N°28، N°30، N°32، N°33، N°34 N°36 Edition، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 20182020، 2019، p8 .

من خلال الجدول السابق؛ نلاحظ أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات خاصة بحيث تمثل المؤسسات العمومية نسبة ضئيلة. كما نلاحظ تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى جملة الاصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية، بالإضافة إلى الوعي بمكانتها في النسيج الاقتصادي، خاصة بعد تبني اقتصاد السوق ومحاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار الدخول الى منطقة التجارة الحرة. ففي سنة 2011 بلغ عددها 659309 منها 658737 مؤسسة خاصة و572 مؤسسة عامة، بحيث تمثل المؤسسات الخاصة 99.91% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما في سنة 2012 فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 711852، منها 711275 مؤسسة خاصة و577 مؤسسة عامة، بحيث تمثل المؤسسات الخاصة ما نسبته 99،92%. واستمر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة الى أخرى حتى وصل عددها سنة 2019 الى 1193339 منها 243 مؤسسة عامة و 1193096 مؤسسة خاصة.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل وامتصاص البطالة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، ومن بينها الجزائر التي تبنت النظام الاشتراكي بعد الاستقلال مباشرة، إذ انحصر دور المؤسسات العمومية في تشغيل العمالة، فكان هدفها بالدرجة الأولى اجتماعيا وليس اقتصاديا، وبعد أن تم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي استهدف إجراء تغييرات جذرية لهيكل الاقتصاد الجزائري، تم تسريح عدد كبير من العمال الأمر الذي أدى إلى استفحال ظاهرة البطالة.

ومنذ بداية الاصلاحات في الثمانينات، والجزائر تسعى لحل المشاكل الاجتماعية التي استفحلت بفعل السياسات القديمة التي انتهجتها بعد الاستقلال، كمشكل البطالة وتوفير مناصب شغل للشباب. فنسبة كبيرة من البطالين، هم من الشباب الأقل من 30 سنة وأغلبهم من خريجي الجامعات ومعاهد التكوين الذين ليست لديهم تجربة في العمل، وهم في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة. فكان لابد على السلطات الجزائرية أن تجد حلولا لهذه المشاكل للحد من هجرة الشباب والكفاءات إلى الخارج.

وقد أوكلت الدولة مهمة توفير مناصب الشغل إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر من أهم القطاعات المولدة لمناصب الشغل، فهي بذلك تفوق حتى المؤسسات الكبيرة، حيث تمتاز بتكثيف عنصر العمل واستعمال تكنولوجيا بسيطة، في حين تمتاز المؤسسات الكبيرة باستعمال التكنولوجيا المتطورة على حساب التشغيل.

ويبين الشكل التالي تطور مناصب الشغل في هذا القطاع:

الشكل رقم-01-: تطور مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2007 إلى 2019.

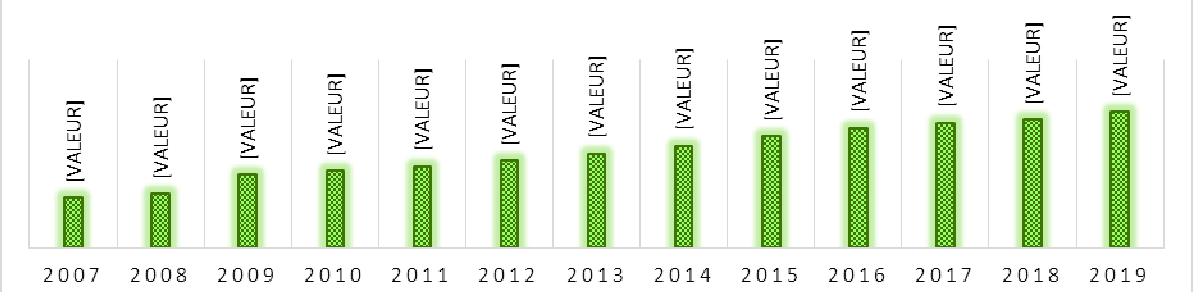

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines، Direction Générale de la Veille Stratégique، des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME، N°12، N°14، N°16، N°18، N°20، N°22، N°24، N°26، N°28، N°30، N°32، N°33، Edition 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، p8 .

يتبين لنا من خلال الشكل السابق تزايد عدد مناصب الشغل من سنة إلى أخرى، مع تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، ومدى مرونة هذا النوع من المؤسسات في استيعاب الطاقات البشرية من جهة أخرى. ففي سنة 2007 كان عدد العمال 1061453 عامل، وفي سنة 2018 بلغ عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2724264 منصبا، بزيادة تصل إلى 1662811 منصبا من 2007 إلى سنة 2018. وقد وصل عدد العمال سنة 2019 إلى 2885651 عاملا، بزيادة قدرها 161387 عاملا.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دورا هاما في التنمية الصناعية، لأنها تعتبر خطوة مهمة في طريق التصنيع ومصدرا مهما لاستغلال الموارد المتاحة. ويمكن عرض توزيع هذه المؤسسات حسب القطاع الصناعي الجزائري من 2017 إلى 2019 في الجدول التالي:

الجدول رقم-03-: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الصناعية لسنة 2017-2019.

فروع النشاط	2017		2018		2019	
	خاصة	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة	عمومية
الفلاحة والصيد البحري	6599	88	7068	100	7387	94
المحروقات، الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة	2887	3	2981	4	3064	2
البناء والاشغال العمومية	179303	23	185121	16	190155	15
الصناعات التحويلية	94930	80	99865	73	103621	72
الخدمات	548195	73	585915	68	614315	60
الحرف اليدوية والصناعات التقليدية	242322	-	260652	-	274554	-
المجموع الم ص وم المعنوية	**1074236**	**267**	**1141602**	**261**	**1193096**	**243**

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines، Direction Générale de la Veille Stratégique، des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME N°33 ،N°33، N°3،4N°35، N°36 Edition، 2018،2019 ،2020 p9.

تتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني، إلا أن أغلبها يتمركز في قطاع الخدمات، ثم في قطاع البناء والاشغال العمومية، وفي الأخير قطاع المحروقات والطاقة والمناجم والخدمات المتصلة. ومن أهم أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحقيق التنمية الجهوية والتي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. فهي أداة فعالة لحل الكثير من المشاكل سواء الاجتماعية أو الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتوفير فرص العمل في مختلف جهات الوطن.

رابعا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في خلق القيمة المضافة، من أجل ضمان ديمومة وظائفها من جهة، والنهوض بالاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وقد تطورت مساهمة هذه المؤسسات في القيمة المضافة كما يلي:

الجدول رقم–04–: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة (مليار دينار)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مساهمة الم ص وم العمومية في القيمة المضافة	893.24	1187.93	1313.36	1414.65	1291.14	1362.21
مساهمة الم ص وم الخاصة في قيمة المضافة	6741.19	7338.65	7924.51	8529.27	8815.62	9524.41
المجموع	7634.43	8526.58	9237.87	9943.92	10106.8	10886.62

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines، Direction Générale de la Veille Stratégique، des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME N°36 Edition،2020 p28.

لقد عرفت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا مستمرا في خلق القيمة المضافة؛ حيث انتقلت من 7634.43 مليار دينار سنة 2013 إلى 8526.58 مليار دينار سنة 2014، كما بلغت مساهمة القطاع الخاص في هذه المؤسسات 88,30% سنة 2013 بقيمة 6741.19 مليار دينار، وقد بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة سنة 2018 حوالي 10886.62 مليار دينار، حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص وحده 87.49%. وهو ما يؤكد لنا الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية الاجتماعية من خلال امتصاص البطالة والمساهمة في حل المشاكل الاجتماعية للأفراد بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية.

المحور الثالث: آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية

من أجل دعم نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت السلطات في الجزائر بإنشاء مجموعة من الوكالات التي لعبت دورا كبيرا في تنشيط عملية الاستثمار.

أولا: آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، ووضعت تحت اشراف وزارة التضامن والاسرة؛ حيث تندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش. وقد جاءت لمعالجة شتى النقائص التي تم تشخيصها ومن مهامها (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، 2021):

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها؛
- دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم؛

- إبلاغ المستفيدين الذين أُهملت مشاريعهم في الوكالة، بمختلف الاعانات الممنوحة؛
- متابعة الانشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج؛
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الانشطة المدرة للمداخيل؛
- تنظيم المعارض (معرض – بيع) الجهوية والوطنية لمنتجات القرض المصغر؛

ومن أهدافها (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، 2021):

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، لا سيما الفئات النسوية؛
- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة؛
- تنمية روح المقاولاتية، لتحل محل الاتكالية، وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص؛
- دعم توجيه، ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛

- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة؛
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

أما القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط حصيلة الوكالة الى غاية 31 مارس 2021 وزعت كما يلي:

الجدول رقم –05–: توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية ANGEM الى غاية 31 مارس 2021

قطاع النشاط	القيمة	النسبة
الفلاحة	127719	%13.52
الصناعة الصغيرة	375499	%39.75
البناء والاشغال العمومية	82558	%8.75
الخدمات	186840	%19.78
الصناعة التقليدية	166061	%17.58
التجارة	4942	%0.52
الصيد البحري	939	%0.1
المجموع	944558	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على موقعها: https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قطاع الصناعات الصغيرة احتل المرتبة الاولى من حيث القروض الممنوحة من الوكالة بنسبة 39.75% الى غاية 31 مارس 2021، أي حوالي 375499 قرض؛ يليها قطاع الخدمات بـــ 186840 قرض بنسبة 19.78%، ثم الصناعات التقليدية التي احتلت المرتبة الثالثة بـــ 166061 قرض، أما مجموع القروض الممنوحة منذ نشأتها لغاية 31 مارس فقد بلغت 944558 قرض مصغر.

2. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

منذ تاريخ إنشاءه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي **تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي**؛ يعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي، وهو مسؤول عن إدارة نظام دعم انشاء وتوسيع أنشطة المبادرين العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة. والمشاريع التي تم تمويلها من قبل الصندوق لغاية 2019/12/31 مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم–06–: المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب قطاعات النشاط لغاية 2019/12/31

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	نسبة تمويل المشاريع النسوية%	عدد الوظائف	قيمة التمويل(مليون دج)
الزراعة	23144	%11.1	55436	95134.47
الحرف التقليدية	14383	%22.6	37553	47073.7
البناء والاشغال العمومية	8589	%2.5	27486	34966.91
هيدروليك	347	%5.2	1174	2446.42
الصناعة	11767	%21.9	34205	54440.93
الصيانة	898	%2.3	2179	2743.92
الصيد البحري	490	%0.4	1755	3391.65
المهن الحرة	1228	%47.7	2670	5219.05
الخدمات	31348	%17.2	66497	112423.75
نقل البضائع	45850	%1.5	69670	118392.15
نقل المسافرين	12234	%1.2	18569	29008.29
المجموع	150278	%10.3	317194	505142.25

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°36 Edition , 2020, p26.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مجموع المشارع الممولة من طرف الصندوق بلغت لغاية 2019/12/31 حوالي 150278 مشروع، حيث وصلت نسبة تمويل العنصر النسوي 10.3% في مقابل 89.7% مشروع ممول للذكور. أما قيمة التمويل الكلية؛ فقد وصلت الى 505142025 مليون دينار. وقد حصد قطاع نقل البضائع أعلى نسبة لعدد المشاريع الممولة بـــ 30% من مجموع المشاريع الممولة بقيمة 118392.15 مليون دينار جزائري. في حين احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية بـــ 21% من المشاريع الممولة بقيمة 112423.75 مليون دينار جزائري، واحتل المرتبة الثالثة قطاع الزراعة بـــ 15% بقيمة 95134.47 مليون دينار.

3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلال مالي. مهمتها الرئيسية هي تطوير ومتابعة الاستثمارات من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية لبدء مشاريع الأعمال الحرة من خلال صندوق عملي موحد. ولقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار عام 2001، وتمارس مهامها تحت رقابة وتوجيه الوزارة المكلفة بترقية الاستثمار (مديرية الصناعة لولاية لمسيلة، 2021).

وتتمثل المزايا التي تمنحها الوكالة عند:

- مرحلة الإنجـــــاز (03 سنوات)

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية.

- مرحلة الاستغلال (إعفاء لمدة 03 سنـــوات)

- الضريبة على أرباح الشركات (IBS)
- الرسم على النشاط المهني (TAP)

يمكن أن تمتد هذه المدة إلى خمس (05) سنوات بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل.

الجدول رقم-07-: تطور المشاريع المصرح بها في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من 2016 الى 2019

	2016	2017	2018	2019
المشاريع المصرح بها	7185	5057	4124	3029
قيمة المشاريع مليون دج	1839044	1905207	1673943	797138
عدد مناصب الشغل	164414	167618	143044	77389

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines، Direction Générale de la Veille Stratégique، des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME N°33 ،N°33، N°3،4N°35، N°36 Edition، 2018،2019 ،2020 p9.

نلاحظ من خلال الجدول السابق انخفاض في عدد المشاريع المصرح بها في الوكالة؛ فبعدما كانت 7185 مشروع سنة 2016، أصبحت 3029 مشروع سنة 2019. كما انخفضت قيمة المشاريع هي الاخرى من 1839044 مليون دينار سنة 2016 إلى 797138 مليون دينار سنة 2019.

4. الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي ANVEREDET

تم انشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-137 المؤرخ في 3 ماي 1998. حيث تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي مقرها الجزائر العاصمة (جريدة رسمية، 1998). تتمثل مهمتها الأساسية في تشجيع المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المبتكرة او نقل التكنولوجيا.

وتتمثل مهامها في:

- تحديد واختيار نتائج البحث قصد تقييمها وتثمينها؛
- تشجيع ودعم الابتكار التكنولوجي والاختراع؛

- تطوير وترقية سبل التعاون والشراكة بين قطاع البحث العلمي والقطاعات الاقتصادية؛
- مساندة ومساعدة حاملي المشاريع المبتكرة والمخترعين عبر مراحل الابتكار ومرافقتهم في تحويل مشاريعهم من أبحاث الى واقع ملموس.

5. حاضنات الاعمال

تعتبر حاضنات المؤسسات بالجزائر منشأة عمومية ذات طابع صناعي واقتصادي (EPIC)، تعمل على دعم واستقبال وايواء ومرافقة مؤسسات ناشئة، وذلك عن طريق تجسيد أفكار المشاريع أو دمج مشاريع ناشئة (Ministère de l'industrie et des mines, 2017). تتراوح مدة الاحتضان بين 24 و36 شهرا قابلة للتجديد حسب درجة نضوج المشروع، اضافة الى حاجة هذا الأخير للمرافقة. وسنعرض من خلال الجدول الموالي تعداد المؤسسات الناشئة بحاضنات الاعمال الجزائرية خلال الفترة (2011-2019).

الجدول رقم –08–: عدد المؤسسات الناشئة بالحاضنات خلال الفترة (2011–2019):

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع الناشئة	19	28	37	104	84	70	83	93	61
التطور النسبي للمشاريع الناشئة	_	47,36	32,1	181	-19,23	-16,16	18,57	12	-34,4
معدل المؤسسات الناشئة نسبة للمشاريع المستفيدة من الايواء	57,57	96,55	100	77,6	62,22	40,3	51,55	50	71,76

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على النشريات الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، رقم 20-22-24-26-28-30-32-34-36.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدل المؤسسات الناشئة نسبة للمشاريع المستفيدة من الايواء يختلف من سنة إلى أخرى، فقد بلغ معدلها سنة 2011 حوالي 57.57%، وفي سنة 2013 بلغ 100%، في حين بلغ 51% سنة 2017 وفي سنة 2019 وصل إلى 71.76%.

ثانيا: واقع دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

من أجل دعم نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ قامت السلطات الحكومية في الجزائر بإنشاء مجموعة من الوكالات التي أدت دورا كبيرا في تنشيط عملية الاستثمار؛ منها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (لونساج) التي تحولت حاليا للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

1. تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية اونساج سابقا (ANADE) ومهامها

سنتطرق في هذا العنصر لتعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومهامها؛ تباعا على النحو التالي:

1.1. تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (اونساج سابقا)(ANADE)

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هي هيئة عمومية، أنشئت عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة إنشاء المؤسسات. هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والتي تتراوح أعمارهم من 19 إلى 35 سنة والحاملين لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات (وزارة الصناعة، 2021).

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها. فإن هذه الوكالة ستحمل تسمية **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية** (الجريدة الرسمية، 2020)

2.1. مهامها

فضلا عن مهامها المحددة في قانونها الأساسي، فإن الوكالة مكلفة بـــ:

- تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة للتمويل؛
- إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- إعداد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية؛
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني؛
- السهر على عصرنة وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها؛
- إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة؛
- عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة؛
- تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة، كما تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

2. صيغ التمويل

1.2. صيغة التمويل الثلاثي

تتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالإضافة لتمويل البنك

1.1.2.التركيبة المالية

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من الشباب المستثمر والبنك والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (اونساج سابقا) ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر؛
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؛
- قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة بنسبة 100% لكل القطاعات والنشاطات، يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض.

2.1.2.الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

يكون وفق الصيغتين التاليتين:

1.2.1.2. المستوى الأول

تكون قيمة الاستثمار أقل من 5 ملاين دينار جزائري؛ كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم-09-: المستوى الأول للتمويل الثلاثي للاستثمارات الاقل من 5 ملايين دينار

قيمة الاستثمار	القرض دون فائدة ANADE	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
اقل من 5 ملايين دينار جزائري	%29	%01	%70

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معلومات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

من خلال الجدول السابق؛ فإن صيغة الاستثمار لأقل من 5 ملايين دينار تكون نسبة المساهمة الشخصية فيها 1%. وبهذا فان هذا النوع من التمويل يعتمد على الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية بنسبة تمويل 29% والقرض البنكي بنسبة 70%.

2.2.1.2. المستوى الثاني

تصل قيمة الاستثمار الى 10 ملايين دينار جزائري كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم-10-: المستوى الثاني للتمويل الثلاثي للاستثمارات الأكثر من 5 ملايين دينار

قيمة الاستثمار	القرض دون فائدة ANADE	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
أكثر من 5 ملايين دينار وأقل من 10 ملايين دينار	%28	%02	%70

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معلومات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

يتجلى من خلال الجدول السابق أن صيغة الاستثمار الاكثر من 5 ملايين دينار واقل من 10 ملايين دينار تكون نسبة المساهمة الشخصية فيها 2%؛ وبهذا فإن هذا النوع من التمويل يعتمد على الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية بنسبة تمويل 28% والقرض البنكي بنسبة 70% وهي لا تختلف كثيرا على صيغة التمويل للمستوى الأول.

2.2. صيغة التمويل الثنائي

تتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فقط.

1.2.2. التركيبة المالية

يتم التمويل الثنائي وفق التركيبة المالية التالية:

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر؛
- قرض بدون فائدة تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؛

2.2.2.الهيكل المالي للتمويل الثنائي

يكون وفق الصيغتين التاليتين:

1.2.2.2. المستوى الأول

تكون قيمة الاستثمار أقل من 5 ملايين دينار جزائري؛ كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم-11-: المستوى الأول للتمويل الثنائي للاستثمارات الاقل من 5 ملايين دينار

قيمة الاستثمار	القرض دون فائدة ANADE	المساهمة الشخصية
اقل من 5 ملايين دينار جزائري	%29	%71

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معلومات الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية

يتبين من خلال الجدول السابق أن صيغة الاستثمار الأقل من 5 ملايين دينار تكون نسبة المساهمة الشخصية فيها أكبر من مساهمة الوكالة بقيمة 71%، أما تمويل الوكالة فهو 29%.

2.2.2.2. المستوى الثاني

تصل قيمة الاستثمار الى 10 ملايين دينار جزائري كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم-12-: المستوى الثاني للتمويل الثنائي للاستثمارات الأكثر من 5 ملايين دينار

قيمة الاستثمار	القرض دون فائدة ANADE	المساهمة الشخصية
اكثر من 5 ملايين دينار واقل من 10 ملايين دينار	**%28**	**%72**

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معلومات الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية

يعتمد هذا النوع من التمويل الثنائي بالدرجة الأولى على التمويل الشخصي بنسبة تصل الى 72%؛ أما نسبة دعم الوكالة فتتمثل في قرض بدون فائدة بنسبة 28% ولا تختلف هذه النسبة كثيرا عن نسبة القرض للمستوى الأول.

3.2. صيغة التمويل الذاتي

يعتمد هذا النوع من التمويل على التمويل الشخصي لأصحاب المشاريع بنسبة 100%؛ أين تصل قيمة الاستثمار الى 10 ملايين دينار جزائري.

3. الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

يستفيد الشباب المقاول من امتيازات جبائية قد تصل حتى الاعفاء أثناء مرحلة انجاز أو استغلال المشروع كما يلي (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، 2021):

1.3. في مرحلة انجاز المشروع

يستفيد أصحاب المشاريع في هذه المرحلة من:

- الاعفاء على رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الاكتسابات العقارية في إطار انشاء نشاط صناعي؛
- الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات؛
- تطبيق نسبة منخفضة بـــ 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في انجاز الاستثمار.

2.3. في مرحلة استغلال المشروع

يستفيد أصحاب المشاريع في هذه المرحلة من:

- الاعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 3 سنوات، 6سنوات، 10 سنوات، حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ إنجازها؛
- إعفاءات كاملة لمدة 3 سنوات، 6سنوات، 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU او الخضوع للنظام الضريبي حسب القوانين سارية المفعول، ويمكن تمديدها لسنتين اضافيتين إذا تعهد المستثمر بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محدودة؛
- عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب الشغل يؤدي الى سحب الامتيازات الممنوحة والمطابقة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها ويستثنى من ذلك المستثمرين الطبعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة ويبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة بنسبة 50% من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والمقدر بـــ 10000 دينار لكل سنة مالية مهما يكن رقم الاعمال المحقق؛

- الاستفادة من تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي IRG او الضريبة على أرباح الشركات IBS، وكذلك الضريبة على النشاط المهني TAP خلال 3 سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي وفق الصيغ التالية:70 % خلال السنة الأولى، 50% خلال السنة الثانية، 25% خلال السنة الثالثة.

4. واقع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتوزيعها على قطاع النشاط

منذ نشأتها عكفت الوكالة على تمويل العديد من المشاريع في إطار دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة المقاولة.

1.4. القطاعات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

منذ انشائها حتى ديسمبر 2018، تمكنت الوكالة من دعم 921377 من رواد الأعمال الذين خلقوا 921901 فرصة عمل. وفي نهاية 2019 وصل عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة 385166 الذين خلقوا 919397 فرصة عمل، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم-13-: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ النشأة الى غاية ديسمبر 2019

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	%	عدد الوظائف	قيمة الاستثمار (دج)	التكلفة المتوسطة للتوظيف (دج)	التكلفة المتوسطة للمؤسسة المصغرة(دج)
الزراعة	58 141	15%	137 498	216 230 359 728	1 572 607	3 719 068
الحرف التقليدية	43 130	11%	126 514	110 871 903 821	876 361	2 570 645
البناء والاشغال العمومية	34 889	9%	101 121	134 870 488 891	1 333 754	3 865 702
هيدروليك	560	-	2 057	3 323 563 996	1 615 734	5 934 936
الصناعة	27 352	7%	78 721	129 921 151 276	1 650 400	4 749 969
الصيانة	10 573	3%	24 350	29 204 228 877	1 199 352	2 762 152
الصيد البحري	1 131	0,29%	5 549	7 499 507 851	1 351 506	6 630 865
المهن الحرة	11 917	3%	26 714	32 084 560 550	1 201 039	2 692 335
الخدمات	108 561	28%	252 806	354 292 552 702	14 04 400	3 263 534
نقل التبريد	13 385	3,5%	24 132	33 767 158 812	1 399 269	2 522 761
نقل البضائع	56 530	14,7%	96 237	145 557 153 559	1 512 486	2 574 866
نقل المسافرين	18 997	5%	43 698	46 707 206 849	1 068 864	2 458 662
المجموع	385 166	100%	919 397	1 244 329 836 912	1 353 420	3 230 633

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°36 Edition , 2020, p26.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المشاريع الممولة من طرف الوكالة موزعة على مختلف النشاطات الاقتصادية؛ بحيث أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر جاذبية بـــ 236161 مشروع ممول والذي خلق 252806 منصب شغل، وتبلغ قيمة الاستثمار في قطاع الخدمات 354292552702 دج. وقد رصد قطاع الزراعة 58141 مشروعًا والذي وفر 137498 منصب شغل منذ نشأة الوكالة الى غاية 2019/12/31؛ ثم قطاع نقل البضائع بتمويل 56530 مشروع والذي خلق 96237 منصب شغل. وقد وصل عدد المشاريع الممولة لغاية 2019/12/31 حوالي 166385 مشروع والذي وفر حوالي 919397 منصب شغل. اما نسب توزيع المشاريع الممولة على مختلف قطاعات النشاط فهي مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم–02–: نسبة تمويل المشاريع في الوكالة الوطنية حسب قطاع النشاط منذ النشأة الى غاية 2019/12/31

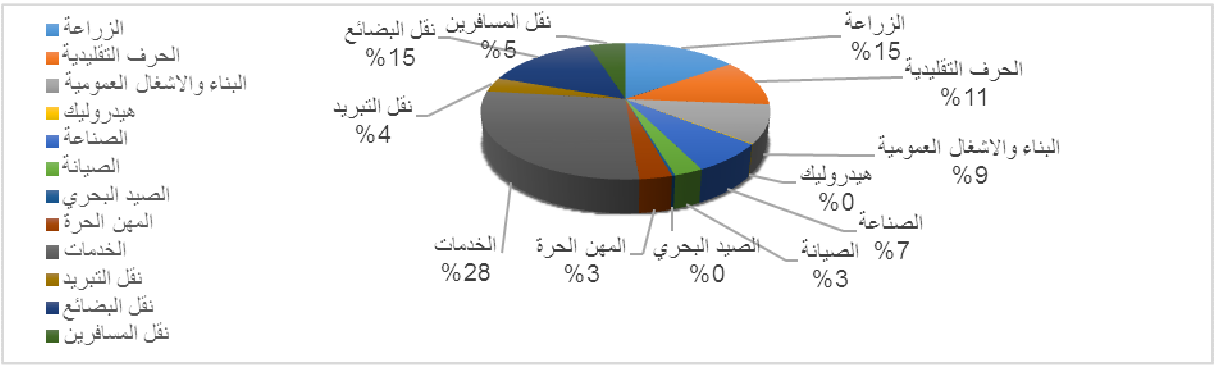

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل السابق تنوعا في النشاطات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث احتل قطاع الخدمات المرتبة الاولى بـــ 28% مشروع ممول يليها قطاع الزراعة ونقل البضائع بـــ 15% ثم الحرف اليدوية بـــ 11%؛ فالبناء والاشغال العمومية في المرتبة الرابعة بـــ 9% من مجموع المشاريع الممولة وأخيرا الصناعة في المرتبة الخامسة بـــ 7% من مجموع المشاريع الممولة.

2.4. توزيع شهادات الاهلية والمطابقة حسب قطاعات النشاط في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

يعرض الشباب المقاول مشاريعهم الاستثمارية أمام لجنة تابعة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؛

حيث تدرس اللجنة الملفات وتبدي رأيها حول ملائمة وقابلية وتمويل مشروع الاستثمار.

تتوج الملفات المقبولة من طرف اللجنة بإعداد شهادة الأهلية والتمويل تسلم الى المعني في أجل لا يتعدى ثلاثة (3) أيام.

وتوزيع شهادات المطابقة والأهلية منذ نشأة الوكالة الى 2019/12/31 في الجدول التالي:

الجدول رقم–14–: توزيع شهادات المطابقة والأهلية حسب قطاعات النشاط لغاية ديسمبر 2019

قطاع النشاط	مجموع شهادات الاهلية والمطابقة الصادرة	%	شهادات الاهلية عند الانشاء	شهادات المطابقة عند التوسع
الزراعة	136 600	19,01%	136 364	236
الحرف التقليدية	80 810	11,25%	80 558	252
البناء والاشغال العمومية	49 997	6,96%	49 198	799
هيدروليك	1 598	0,22%	1 564	34
الصناعة	63 676	8,86%	63 141	535
الصيانة	7 295	1,02%	7 256	39
الصيد البحري	2 261	0,31%	2 256	5
المهن الحرة	14 023	1,95%	13 496	527
الخدمات	236 161	32,87%	234 615	1 546
نقل التبريد	23 310	3,24%	23 174	136
نقل البضائع	73 565	10,24%	73 004	561
نقل المسافرين	29 214	4,07%	27 853	1 361
المجموع	718 510	100%	712 479	6 031

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°36 Edition ,2020, p26.

نلاحظ من خلال الجدول التالي أن مجموع شهادات المطابقة والأهلية بلغت 718510 شهادة منها 712479 شهادة للأهلية وتقدم عند الانشاء و6031 شهادة للمطابقة وتقدم عند التوسع.

3.4. توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع الأعمال منذ إنشائها في 31 ديسمبر 2019

منذ نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى غاية 31 ديسمبر 2019، قامت الوكالة بدعم وتمويل 385166 مشروع لرواد الأعمال الذين خلقوا 919397 فرصة عمل. وقد بلغ عدد المشاريع الممولة من جنس الذكور 345019 مقابل 40147 مشروع للإناث.

الجدول رقم-15-: توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع الاعمال من الانشاء لغاية 2019/12/31

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	ذكور	إناث	نسبة الاناث	نسبة الذكور
الزراعة	58 141	55 441	700	5%	%95
الحرف التقليدية	43 130	35 793	7 337	17%	%83
البناء والاشغال العمومية	34 889	34 069	820	2%	%98
هيدروليك	560	535	25	4%	%96
الصناعة	27 352	23 348	4 004	15%	%85
الصيانة	10 573	10 396	177	2%	%98
الصيد البحري	1 131	1 115	16	1%	%99
المهن الحرة	11 917	6 439	5 478	46%	%64
الخدمات	108 561	90 550	18 011	17%	%83
نقل التبريد	13 385	12 996	389	3%	%97
نقل البضائع	56 530	55 821	709	1%	%99
نقل المسافرين	18 997	18 516	481	3%	%97
المجموع	385 166	345 019	40 147	10%	%90

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°36 Edition , 2020, p26.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن عدد الملفات الممولة بالنسبة للذكور أكبر من الاناث؛ حيث تبلغ نسبة الذكور 90% من مجموع المشاريع الممولة في مقابل 10% للإناث. كما يتبين لنا أن المشاريع الممولة من طرف الوكالة موزعة على مختلف قطاعات النشاط مع احتلال قطاع الخدمات للمرتبة الأولى بـــ 108561 مشروع منها 90550 مشروع لصنف الذكور و 18011 مشروع لصنف الاناث. أما نسبة تمويل المشاريع في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب قطاع النشاط وحسب الجنس منذ التأسيس لغاية 2019/12/31 فهي مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم-03-: نسبة تمويل الذكور والاناث حسب قطاعات النشاط للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ الانشاء لغاية 2019/12/31

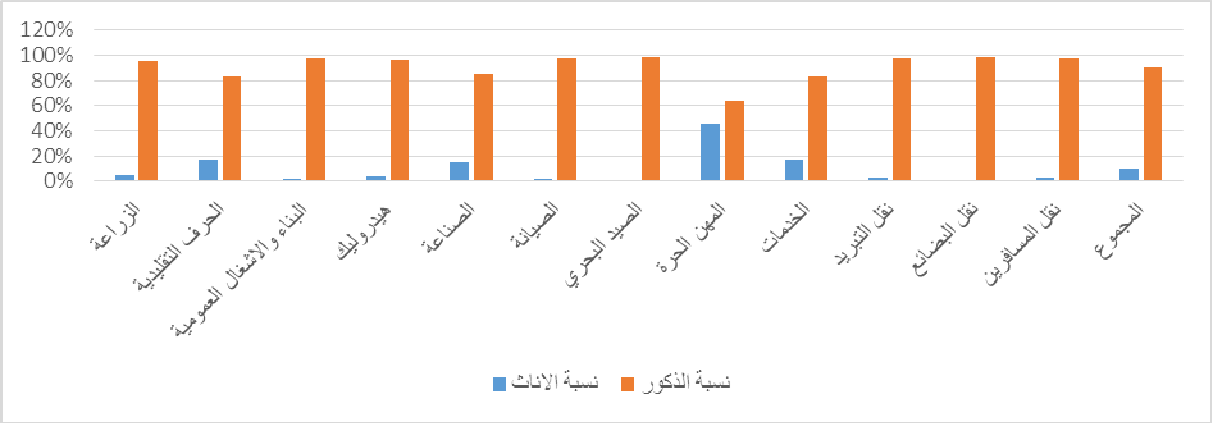

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الجدول السابق

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نسب المشاريع الممولة ذكور اعلى من نسب تمويل المشاريع اناث على مختلف قطاعات النشاط منذ التأسيس لغاية 2019/12/13.

الخاتمة

إن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعاليتها وديناميكيتها، مرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود المبذولة من قبل السلطات الحكومية لدعمها وتنميتها. وتكمن أهمية هذه المؤسسات في دعم التنمية الاقتصادية والتخطيط المستقبلي، النابع من دورها في التوظيف. وقد مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة تطورات حيث أُصدرت العديد من القوانين والتشريعات التي تنظم عمل هذه المؤسسات. بالإضافة إلى التشريعات قامت الحكومة الجزائرية بإقامة مجموعة من الهيئات والهياكل الداعمة والممولة لها. من بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية اونساج سابقا التي شهدت تطورا كبيرا منذ نشأتها الى يومنا هذا.

إنّ الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية هي أحد الخيارات والحلول الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة الجزائرية من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمة هذه الاخيرة في تمويلها.

ومن خلال ما تمّ التطرق إليه في هذا الموضوع، والمتعلق بدراسة دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توصلنا إلى النتائج التالية:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في التخفيف من حدة البطالة، فهي تمتاز بكثافة عمالية كبيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛ بسبب صغر حجم رأس مالها، فهي تعتمد على العمالة الكثيفة مقابل تخليها عن الآلات والمعدات المتطورة. وبهذا فهي توفر مناصب شغل للعديد من أفراد المجتمع. كما تساهم بشكل كبير في تنمية الصادرات من خلال قدرتها على الولوج إلى الأسواق العالمية بسهولة كبيرة، وبالتالي خلق القيمة المضافة. خاصة وأنها تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني في الجزائر وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل اقتصادية وصناعية وخدماتية، منها عدم قدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية، والوصول إلى تطبيق معايير الجودة الشاملة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على تحسين وتطوير أدائها، فضلا عن هشاشتها وضعفها أمام المنافسة الخارجية؛ بفعل غياب الآليات الكافية للحماية

وغياب الرقابة الكافية على المنتجات الأجنبية في ظل الانفتاح الاقتصادي؛ هذا ما دفع السلطات الجزائرية لاستحداث هيئات تعمل على دعم وتمويل هذه المؤسسات حسب واختصاصها ومنها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة كبيرة تجعلها أداة فعالة في يد السلطات الجزائرية لتطويرها ومساندتها عن طريق تبني مجموعة من البرامج والهيئات للرفع من قدرتها التنافسية. فهذا النوع من المؤسسات مملوك في معظم الأحيان لفرد واحد، الذي يعتبر في نفس الوقت المنظم والمسير والذي يقوم بجميع المهام كما يقوم باتخاذ جميع القرارات؛ وبالتالي فهي قادرة على التأقلم بسهولة وسرعة مع جميع المتغيرات الداخلية والخارجية. مما يتيح لها التأقلم مع جميع البرامج والهيئات التي تضعها الدولة لتنميتها وتطويرها. ودعمها.
- كثرة الهياكل والهيئات الموضوعة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تؤدي بدورها إلى نقص في التحكم وتسيير هذه الهياكل وتشتت الامكانيات المادية والمعنوية بين هيئات وآخر؛ مما يعيق عملية تنفيذها
- عملت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ نشأتها على مرافقة ودعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحث المستثمرين الصغار على الولج لعالم السوق.

بناء على ما تقدم يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تتميز به من خصائص تؤهلها للتصدي للصدمات والأزمات التي تحدث للاقتصاد الوطني عكس المؤسسات الكبرى.
- ينبغي أن تجعل الحكومة الجزائرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن أولوياتها، باعتماد نظم جبائية وضريبية مبسطة مع إيجاد الصيغ المناسبة لذلك، ووضع الآليات المتعددة والمناسبة لتمويلها، بالإضافة إلى تسهيل في شروط الضمانات التي تطلبها البنوك لمنح القروض.
- إيجاد السبل الضرورية للتنسيق والربط والتحكم الجيد في الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى لا تشتت الامكانيات المادية والمعنوية بين هذه الهيئات.

المراجع

- الجريدة الرسمية .(2020) .*الجريدة الرسمية*.9 ,(79)
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .(2021). Récupéré sur https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions/ .
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .(2015). Récupéré sur الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على موقعها، http://www.andpme.org.dz
- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية/http://www.ansej.org.dz Récupéré sur .(2021) .
- جريدة رسمية.12-08 .pp ,(28) .(1998) .
- ربمي رياض وربمي عقبة .(2013) .تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر .*ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* .(p. 10)الوادي، الجزائر :جامعة الوادي.
- سلمان ناصر وعواطف محسن .(2011) .تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية .*ملتقى دولي حول الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل* .(p. 5)غرداية، الجزائر :جامعة غرداية.
- صالح الصالحي .(2004) .أساليب تنمية المشروعات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري .*مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، .26 .p ,(3)
- عثمان لخلف .(2009) .*واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر* .الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير :جامعة الجزائر.
- مديرية الصناعة لولاية لمسيلة/http://dim-msila.dz Récupéré sur .(2021) .
- وزارة الصناعة .(2021). Récupéré sur https://www.mdipi.gov.dz/وزارة الصناعة :
- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .(2011) .نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.5 .p ,(20) .
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .(2005) .مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .*مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*.17 .p ,